الفصل التاسع

معاهدة لندره ومركز مصر الدولي

تدخل الدول بعد معركة نصيبين

إنَّ انتصار الجيش المصري في معركة (نصيبين) قد وضع المسألة المصرية والمسألة الشرقية ومسألة التوازن الأوربي عامة موضع البحث والنظر، وهذه هي المرة الثانية التي استرعت فيها انتصارات مصر أنظار الدول الأوربية وأوقعتهن في الحيرة والارتباك؛ فالمرة الأولى كما تذكر كانت عقب انتصارات حمص وبيلان وقونية، وهذه المرة الثانية بعد نصيبين، وهذا يدلك على مدى تأثير تلك الانتصارات الباهرة، وحسبك دليلًا على عظمها أنها هزَّت كيان التوازن الأوربي هزًّا، وتداعت لها أركان السلطنة العثمانية، وفتحت باب المسألة الشرقية، فتجددت أطماع الدول المختلفة بشأنها، مما جعل السلام مهددًا في أوربا، وإذا تأملت صحائف تاريخنا الحديث لم تجد لمصر من التأثير البالغ في السياسة الدولية الأوربية مثلما كان لها عقب معركة نصيبين، ولا يغيبن عنك أن هذا يرجع أول وهلة إلى انتصاراتها الحربية في ميادين القتال. تلك الانتصارات التي هي صفحة فخار لمصر وجيشها وقائدها العظيم إبراهيم باشا، وإنك لتلمح عظمة إبراهيم باشا من كونه قاد الجيش المصري في ميادين النصر إلى حيث جعل تركيا والدول الأوربية تقف مبهوته مضطربة أمام وثبات ذلك الفتح الكبير، كأنما هي أمام القدر.

إن النتيجة المنطقية لمعركة نصيبين كان يجب أن تكون إقرار مصر في حدودها التي نالتها بمقتضى اتفاق (كوتاهية) أي أن تشمل سورية وجزيرة العرب وإقليم أدنة وجزيرة كريت. ذلك ما يقضي به الإنصاف؛ لأن اتفاق (كوتاهية) الذي تقدم ذكره قد أبرمته تركيا سنة (١٨٣٣م)، وأقرته الدول الأوربية، وكان أساسًا للحالة الحاضرة STATUQUO التي ما فتئت الدول تنادي بوجوب المحافظة عليها، وقد أرادت تركيا أن تنقض هذا الاتفاق بحد السيف، فتحرشت بالجيش المصري وتحدته إلى القتال،

وهاجمت حدود مصر الشمالية التي رسمها اتفاق كوتاهية، وأجبرت مصر على خوض غمار القتال، فوقعت معركة (نصيبين) التي انتهت بهزيمة الجيش التركي، فالنتيجة العادلة لهذه الهزيمة أن يبقى اتفاق كوتاهية مرعيًّا من تركيا ومن الدول وخاصة؛ لأن سورية أقرب إلى الدولة المصرية منها إلى تركيا؛ إذ هي جزء من البلاد العربية التي جعل محمد علي غرضه أن يؤسس منها الدولة المصرية، فالعدالة والمصلحة السياسية والاجتماعية، والنتيجة المنطقية للمعركة، كل أولئك يقضي بالاعتراف باستقلال مصر التام وانفصالها عن تركيا وانضمام سورية إليها.

ولو أن الدول الأوربية عاملت مصر بمثل العطف الذي عاملت به اليونان في ثورتها على تركيا، لما كان هناك شك في إقرار تلك النتيجة؛ لا بل إن مصر أولى بإقرارها على مطالبها العادلة؛ لأنها فازت على تركيا بقوة جيشها وحده، أما اليونان فقد انهزمت أمام تركيا ولم ينجها من آثار الهزيمة سوى مظاهرة الدول الأوربية وتحالفهن على تركيا، ومع ذلك فإن السياسة الدولية الأوربية قضت لليونان باستقلالها التام، أما مصر فقد حكمت عليها أن تبقى تحت السيادة التركية، وأن تتخلى عن سورية وجزيرة العرب وأدنة وكريت، وائتمرت بها الدول وحاربتها وقصَّت أجنحتها، وقضت عليها بإضعاف قوتها البرية والبحرية كما سيجيء بيانه. وهذه المقارنة تصور لك الفرق بين معاملة أوربا لأمة غربية ومعاملتها للأمم الشرقية، وتريك المكيال الواحد يكبر ويصغر، كأن فيه روح شيطان...

موقف الدول

قلنا: إن انتصار الجيش المصري في (نصيبين) حرَّك مسألة التوازن الأوربي والمسألة الشرقية، فوقفت الدول الأوربية مواقف مختلفة تبعًا لاختلاف أطماعها ونزعاتها.

موقف الروسيا

أمَّا الروسيا فقد انتهزت هذه الفرصة لبسط حمايتها الفعلية على تركيا بحجة الدفاع عنها.

موقف فرنسا

وفرنسا كانت تميل إلى إقرار محمد علي باشا على سورية وجزيرة العرب طبقًا لاتفاق كوتاهية، ولما أدت إليه معركة (نصيبين).

موقف إنجلترا

وأمَّا إنجلترا فإنها جاهرت بعدائها لمصر، وأعلنت وجهة نظرها في وجوب المحافظة على كيان السلطنة العثمانية، وأن هذا الكيان لا يقوم إلا برد سورية إلى تركيا، وإخضاع محمد علي بالقوة، وأخذت تؤلب الدول الأخرى على مصر ليشتركن معها في إخضاعها، ولم تكن المحافظة على كيان السلطنة العثمانية هي وجهة نظرها الحقيقية؛ بل غايتها الجوهرية هي إضعاف الدولة المصرية لأنها ترى فيها إذا قويت مزاحمًا لها في سيادتها بالبحر الأبيض المتوسط ورقيبًا عليها في طريقها إلى الهند، ومن هنا كانت إنجلترا تتمسك بكل عزم وقوة بوجوب رد سورية إلى تركيا؛ لأن امتداد نفوذ مصر في البلاد السورية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر الأبيض المتوسط، ويجعل لها الإشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق، فضلًا عن طريق البحر الأحمر وبرزخ السويس.

وكانت تتمسك أيضًا برد الأسطول التركي إلى الدولة العثمانية؛ لأن اندماجه في الأسطول المصري يجعل لمصر قوة بحرية كبيرة تخيف إنجلترا.

إن عداء إنجلترا لمصر من القواعد الأساسية لسياستها الاستعمارية، فمنذ أخفقت في احتلالها البلاد سنة (١٨٠٧م)، رأت محمد علي يعترضها في طريق مطامعها الاستعمارية، فينشئ على ضفاف النيل دولة مصرية قوية، ويمد نفوذها إلى

شبه جزيرة العرب، ويصل إلى نهر الفرات وشاطئ الخليج الفارسي، وسواحل اليمن، وهذه البلاد كلها واقعة في طريق الهند، فلا جرم أن تحنق إنجلترا على مصر الفتية القوية، وتبغيها الغوائل وتدس لها الدسائس، فالسياسة الإنجليزية هي التي سعت جهدها لتقليم أظفار مصر وقص أجنحتها، وإبقائها تحت السيادة التركية، وإنقاص قوتها البرية والبحرية، ترمي من ذلك إلى إضعافها طبقًا لمبدئها القديم؛ وهو ألا تقوم في مصر دولة قوية تعترض طريقها إلى الهند، كأن استعمارها للهند يقتضي استعباد جميع البلاد التي في طريقها إليها، وهذا من أغرب ما يقضي به الجشع الاستعماري.

وكان لها من إضعاف مصر غاية أخرى هي التمهيد لامتلاكها ووضع يدها عليها عندما تحين الفرصة، ولو بقيت قوة مصر الحربية على ما كانت عليه في عهد محمد علي لتعذر على إنجلترا تحقيق هذه الغاية، فإضعاف قوة مصر هو من أغراض إنجلترا الاستعمارية. وقد ظلت هذه الغاية من قواعد السياسة الإنجليزية طوال القرن التاسع عشر وإلى اليوم، وأيدت الحوادث سوء نيتها نحو البلاد، فإنها أخذت تتحين الفرص وتخلق المشاكل حتى احتلتها سنة (١٨٨٢م).

كانت إنجلترا إذن قوام المؤامرة الدولية على مصر في عهد محمد علي، وقد تولى وزارة خارجيتها في ذلك العصر سياسي داهية من أكبر ساسة الإنجليز، وهو اللورد «بالمرستون»، وكان مشبعًا بروح العداء لمصر، عاملًا على إضعاف مكانتها وتقليم إظفارها تنفيذًا للسياسة التي أوضحناها، فأخذ يبث مبادئه وأفكاره بين الدول الأوربية ويعمل على انحيازها إلى صف إنجلترا في الوقيعة بمصر، وكان يتولى السفارة الإنجليزية بالأستانة في ذلك الحين سياسي أشد كراهية لمصر من اللورد بالمرستون، وهو اللورد «بونسونبي»، كان يجاهر بعدائه لمحمد علي باشا، وما فتئ يدس الدسائس للإدارة المصرية في سورية ويبذل المساعي المختلفة لإحداث الثورات والفتن فيها وتحريض سكانها على الانتقاض على الحكم المصري، ويحرض دولته على محاربة محمد

علي باشا، فكان لهذين الرجلين، بالمرستون وبونسونبي، أثر بالغ في تدبير المؤامرة الدولة وتأليب الدول على مصر.

موقف النمسا وبروسيا

أمَّا النمسا فكان وزيرها المشهور «مترنيخ» يميل إلى تعزيز مركز تركيا لغرضين؛ أولهما ألا يجعل للروسيا ذريعة للتدخل في شئون تركيا وبسط حمايتها عليها، فإن في ذلك خطرًا على النمسا، و(الثاني) أنه كان ينظر إلى قيام محمد علي ضد تركيا كثورة على الحاكم الرسمي، ومبدأ «مترنيخ» مقاومة الثورات القومية التي يراد منها الخروج على سلطة الحكومات الرسمية.

ولم يكن لبروسيا أطماع خاصة في هذه الأزمة؛ بل كانت ترمي إلى المحافظة على السلم اتقاء للأخطار التي تنجم عن حرب أوربية، وكان ملكها يكره فرنسا من ناحية أخرى لأسباب قومية، ويميل إلى السياسة المناقضة لسياسة فرنسا.

موقف تركيا

تولى السلطان عبد المجيد عرش السلطنة بعد وفاة السلطان محمود الثاني، وسنه كما قدمنا لا تتجاوز السابعة عشرة، خلف السلطان محمود والسلطنة تتداعى أركانها تحت ضربات الجيش المصري، وتولي زمام الحكم والدولة لا جيش لها ولا أسطول، فرأى من الحكمة أن يجنح إلى السلم والمفاوضة رأسًا مع محمد علي لحسم الخلاف بين الدولتين بالحسنى، ومع أنه استوزر «خسرو باشا» المشهور بعدائه القديم لمحمد علي وجعله صدرًا أعظم إلا أنه هو ووزيره أبديا رغبتهما في إحلال الصفاء والسلام بين الدولتين محل الجفاء والخصام، ولم يكد السلطان عبد المجيد يعتلي عرش السلطنة حتى أرسل إلى محمد علي مندوبًا خاصًّا وهو (عاكف أفندي) يحمل كتابًا من خسرو باشا يعرب فيه عن عواطف السلطان الودية نحو محمد علي ونسيانه ما وقع منه في الماضي، ويخوله ملك مصر الوراثي، ومع أن محمد علي كان لا يثق بحسن نية خسرو باشا، ولا يفتأ يطلب عزله إلا أن من المحقق أنه لو ترك الأمر للحكومة التركية

وحدها لرضيت بإبرام الصلح مع محمد علي باشا على قاعدة الاعتراف باستقلال مصر وإقرار سلطتها في سورية وجزيرة العرب.

مذكرة الدول إلى الباب العالي (٢٧ يولية سنة ١٨٣٩م)

لكن مطامع الدول أبت على مصر أن تجني ثمار تضحياتها وانتصاراتها، فقدم سفراؤها في الأستانة مذكرة إلى الباب العالي في (٢٧ يولية سنة ١٨٣٩م) يطلبون إليه باسم الدول الخمس -النمسا، والروسيا، وإنجلترا، وفرنسا، وبروسيا- أن لا يبرم أمرًا في شأن المسألة المصرية إلا باطلاعهم واتفاقهم، وكان الكونت مترنيخ وزير النمسا الأكبر هو المقترح لهذه المذكرة، ووجهة نظره أن يحول دون انفراد روسيا بالتدخل في المسألة الشرقية.

وقد يبدو غريبًا أن تشترك فرنسا في هذه المذكرة، وهي التي كانت تنادي بتأييد مصر في تلك الأزمة، ولكن السياسة الفرنسية كانت في مسلكها غير مستقرة ولا آخذة بالحزم وأصالة الرأي وبعد النظر، فقد كانت تأمل عبثًا من تدخل الدول أن تصل إلى التوفيق بين وجهتي نظر مصر وتركيا بطريق الوساطة، وكانت تقصد من جهة أخرى إلى أن تدخل الدول في حل الأزمة يمنع انفراد الروسيا بحماية تركيا؛ ولكنها بتخبطها واضطرابها تركت الميدان للسياسة الإنجليزية تملي فيه إرادتها على الدول الأخرى.

كانت مذكرة الدول إلى الباب العالي بمثابة إلغاء لنتائج معركة نصيبين، وكانت من هذه الناحية انتصارًا لوجهة نظر إنجلترا، أما تركيا فقد وضعتها المذكرة تحت وصاية الدول الأوربية، ففقدت بذلك استقلالها الفعلي.

وقد انقضت أشهر في تبادل الآراء بين الدول الأوربية بقصد التوفيق بين وجهات نظرها، ولو سلكت فرنسا في خلال تلك الأشهر خطة الحكمة والحزم لوفرت على مصر كثيرًا من الأعباء والخسائر التي احتملتها فيما بعد، فقد عرض اللورد «بالمرستون» حلًّا وسطًا للتوفيق بين وجهة نظر إنجلترا وفرنسا، وهو أن يُعطى محمد علي الحكم الوراثي بمصر وولاية عكا؛ ما عدا مدينة عكا ذاتها؛ أي جنوبي

سورية، فرفضت فرنسا هذا العرض وتمسكت بوجهة نظرها، وكان هذا منها خطأ كبيرًا تحملت مصر عواقبه، فلو أنها قبلته لانتهت الأزمة بخير مما انتهت به بعد ذلك، إذ أدى رفض فرنسا إلى انفراد إنجلترا بالعمل وتأليبها الدول الأوربية لإذلال مصر كما سيجيء بيانه.

وانتهزت الروسيا فرصة الخلاف بين فرنسا وإنجلترا في المسألة المصرية فتوددت إلى الحكومة الإنجليزية ووافقتها على وجهة نظرها في المسألة، وأوفدت البارون «برينوف» BRUNOW إلى لندره؛ لتوكيد العلاقات بين الدولتين، وأصبح سهلًا على إنجلترا وقد انضمت الروسيا إليها أن تكسب إلى صفها النمسا وبروسيا.

تولى المسيو «تيرس» THIERS رياسة الوزارة الفرنسية ووزارة خارجتيها في مارس سنة (١٨٤٠)، وكان متمسكًا بوجهة نظر فرنسا في المسألة المصرية، وهي ضم سورية إلى مصر، وسعى في أن تنتهي هذه المسألة بالاتفاق رأسًا بين الباب العالي ومحمد علي، وعلم اللورد بالمرستون بهذه المساعي، فأخذ في إحباطها، وعارضها بالمفاوضة مع الدول الأخرى: الروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا؛ لتقرير الحل النهائي بمعاهدة تضع بها مصر وفرنسا أمام الأمر الواقع.

إبرام معاهدة لندره وشروطها (١٥ يولية سنة ١٨٤٠م)

كانت نتيجة هذه المفاوضات إبرام المعاهدة الشهيرة بمعاهدة لندره في (١٥ يولية سنة ١٨٤٠م) بين إنجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا، وللمعاهدة ملحق يتضمن الامتيازات التي تعهد السلطان بتخويلها محمد علي، ويعتبر هذا الملحق جزءًا من المعاهدة، وهاك خلاصة شروط المعاهدة والملحق:

أولًا: أن يخول محمد علي وخلفاؤه حكم مصر الوراثي، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من سورية[١] المعروفة بولاية عكا «فلسطين» بما فيها مدينة عكا ذاتها وقلعتها، بشرط أن يقبل ذلك في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبليغه هذا القرار، وأن يشفع قبوله بإخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنة وسائر البلاد العثمانية عدا ولاية عكا، وأن يعيد إلى تركيا أسطولها.

ثانيًا: إذا لم يقبل هذا القرار في مدة عشرة أيام يحرم الحكم على ولاية عكا، ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من جميع البلاد العثمانية وإرجاع الأسطول العثماني، فإذا انقضت هذه المهلة دون قبول تلك الشروط، كان السلطان في حل من حرمانه ولاية مصر.

ثالثًا: يدفع محمد علي باشا جزية سنوية للباب العالي تتبع في نسبتها البلاد التي تعهد إليه إدارتها.

رابعًا: تسري في مصر وفي ولاية عكا المعاهدة التي أبرمتها السلطنة العثمانية وقوانينها (الأساسية)، ويتولى محمد علي وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان على أن يؤدوا الجزية، ويتولون الإنفاق على الإدارة العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها.

خامسًا: تعد قوات مصر البرية والبحرية جزءًا من قوات السلطنة العثمانية ومعدة لخدمتها.

---

(١) حددت هذه المنطقة في ملحق المعاهدة كما يأتي: يبدأ الحد من رأس النافورة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط (شمالي عكا) إلى مصب نهر السيسبان في شمال بحيرة طبرية، ثم يتبع الشاطئ الغربي لتلك البحيرة، فالضفة اليمنى لنهر الأردن، فالشاطئ الغربي للبحر الميت، ومن نهايته يمتد على خط مستقيم إلى رأس خليج العقبة على البحر الأحمر، ثم يتبع الشاطئ الغربي لخليج العقبة، ثم الشاطئ الشرقي لخليج السويس حتى مدينة السويس ذاتها. (انظر الخريطة).

سادسًا: يتكفل الحلفاء في حالة رفض محمد علي باشا لتلك الشروط أن يلجأوا إلى وسائل القوة لتنفيذها، وتتعهد إنجلترا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذ باسم الحلفاء بناء على طلب السلطان كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وسورية ومنع وصول المدد من إحداهما للأخرى، وتعضيد الرعايا العثمانيين الذين يريدون خلع طاعة الحكومة المصرية والرجوع إلى الحكم العثماني، وإمدادهم بكل ما لديهم من المساعدات(١).

سابعًا: إذا لم يذعن محمد علي للشروط المتقدمة وجرد قواته البرية والبحرية على الأستانة، فيتعهد الحلفاء بأن يتخذوا بناء على طلب السلطان كل الوسائل لحماية عرشه وجعل الأستانة والبواغيز بمأمن من كل اعتداء.

تمَّ إبرام هذه المعاهدة بأن وقع عليها كل من اللورد بالمرستون عن إنجلترا، والبارون «نومان» السفير النمساوي في إنجلترا عن النمسا، والبارون «بيلوف» عن بروسيا، والبارون «برينوف» عن الروسيا، و«شكيب أفندي» وزير تركيا المفوض في لندره عن الباب العالي، وقد أبرمت المعاهدة بغير علم مصر وفرنسا، فقد فوجئت الحكومة الفرنسية بخبرها مفاجأة، فلما أذيع نبأ إبرامها أدرك المسيو «تييرس» ما في هذا العمل من التحدي لفرنسا والغض منها، وكان من نتائجها أن هاجت الخواطر فيها وتوترت العلاقات بينها وبين إنجلترا، وكادت تقع الحرب، فأرغت فرنسا وأزبدت، وأخذت تستعد وتحرض محمد علي باشا على نبذ قرارات الدول؛ لكنها أدركت آخر الأمر أن استعداداتها لا تغير من موقف الدول المؤتمرة، وأنها لا قبل لها بأن تخوض غمار حرب أوروبية، فتراجعت وتركت مصر وحدها أمام الدول المؤتمرة، فاحتملت مصر نتائج سياسة فرنسا الخرقاء.

---

(١) ومعنى ذلك تحريضهم على العصيان لمناوأة الجنود المصرية داخل البلاد؛ كي لا تتفرغ لمقاومة القوات الإنجليزية والنمساوية البحرية والبرية التي اعتزمت الدولتان تعبئتها لمحاربة مصر.

إن معاهدة لندره تقضي بجعل حكم مصر وراثيًّا في أسرة محمد علي؛ أي باستقلال مصر الداخلي التام، وإرجاع مصر إلى حدودها الأصلية قبل حروبها الأخيرة، وحرمانها حكم جزيرة العرب وسورية وكريت وإقليم أدنة، وتخويل محمد علي مدة حياته حكم سورية الجنوبية.

ولعلك تلاحظ في هذه المعاهدة تعهد الدول باتخاذ وسائل العنف والقوة لتنفيذ شروطها في حالة رفض محمد علي قبولها، وتلاحظ أيضًا تعهدها بحماية عرش آل عثمان والدفاع عن السلطنة العثمانية والبواغيز في حالة مهاجمة قوات محمد علي البرية والبحرية لها. وهذا يصور لك ما بلغته مصر في ذلك العصر من القوة والبأس، مما دعا الحلفاء إلى التكاتف والتعاون لإجبارها على احترام معاهدة لندره وحماية تركيا من بأسها.

دسائس إنجلترا في سورية

أرادت إنجلترا كما قلنا أن تضع مصر بهذه المعاهدة أمام الأمر الواقع، وأرادت أيضًا أن تؤيد المعاهدة بالفعل، فأخذت قبل إمضائها تحرض سكان لبنان على خلع طاعة مصر، ومما بذلته من الوسائل لهذا الغرض أن اللورد (بونسونسبي) سفيرها في الأستانة أرسل المستر (ريتشارد وود) ترجمان السفارة الإنجليزية إلى لبنان، وكان قد تعلم اللغة العربية وجاب أنحاء البلاد من قبل، فأثار اللبنانيين واستمال إليه أمراءهم ومشايخهم وكان ينقمون على الحكومة المصرية إيثارها الأمير بشير الشهابي حاكم الجبل واختصاصه بالسلطة، فأيدوا الثورة، واتسع بهم مداها، فعمت أنحاء لبنان.

فالثورة على الحكم المصري في سورية كانت كما ترى من عمل الدسائس الإنجليزية، قال الدكتور مشاقة -وهو من معاصري تلك الحوادث- في هذا الصدد ما خلاصته:

«دخلت سنة (١٨٣٩م) والأمور في سورية على ما رويناه بك، وبما أن دوام الحال من المحال شاء ربك تغييرًا في البلاد، فجاءها جاسوس من قبل الدولة السكسونية (الإنجليزية) ونزل في كسروان وانتحل من المعاذير أنه قدم ليتعلم لغة البلاد، دخل

الرجل الذي سميناه جاسوسًا واسمه الحقيقي وود، وكان ترجمانًا لقنصل دولته بالأستانة، وأظهر في بادي الأمر ميلًا غريبًا إلى تعلم اللغة العربية وتغلب على أمياله لدرس أحوال البلاد ونقد الحكومة الحاضرة، ولكن تظاهره لم يسدل على عيون النقاد وشاحًا أعماها عن معرفة غرضه الرئيسي، ولا مشاحة أن دولة الإنجليز أكثر الدول استعمارًا، وكأنها أوجست خيفة من الدولة المصرية التي مع حداثة نشأتها أصبحت في مصاف الدول المرتقية، وكأنها لحظت أن محمد علي باشا يطمع بعد ضم البلاد في إحياء الدولة العربية القديمة وإرجاع دولة إسلامية عربية هذا شأنها في تنظيم أحوال الرعية قامت على أساس العدل وجارت به الدول المتمدنة ولم يغفل بطلها إبراهيم باشا- نابليون مصر- بل ذكرته وذكرت كل حسنات دولة مصر الفتاة، فخافت منها أن تكون مزاحمتها في الاستعمار، فرامت مقاومتها، ولذلك أرسلت رجلها الذي ذكرناه فأخذ يلقي بذور الشقاق في قلوب الأهالي ويوغر صدورهم على الحكومة الحالية، وجعل مركزه جبل كسروان»[1].

أخذ الثوار يناوشون الحاميات المصرية وقتلوا بعض الحكام المصريين، وأعلنوا الامتناع عن أداء الضرائب والمؤن العسكرية؛ ولكن إبراهيم باشا بادر بقمع هذا العصيان بما لديه من القوات، وجاءه المدد من مصر بقيادة عباس باشا فأمكنه إخماد العصيان وأحرق بعض القرى وقبض على رؤساء الفتنة وعددهم (٥٧) رجلًا، وأبعدهم إلى الإسكندرية ومنها إلى (سنار) بأقصى السودان حيث بقوا بها إلى أن انتهت الحرب وأعيدوا إلى بلادهم.

ولم تنقطع الفتن في لبنان وسورية؛ بل ظلت مستمرة خلال الحرب، وكان لها أثر كبير في إحراج مركز الجيش، وأخذ سليمان باشا في تحصين (بيروت) وغيرها من الثغور السورية توقعًا لمجيء السفن الإنجليزية.

---

(١) «مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان» ص١٢٦.

ورأت إنجلترا في محمد علي عزيمة على المقاومة، فقررت تجريد مصر من عمارتها البحرية لكيلا يستطيع محمد علي إمداد قواته في الشام بطريق البحر فيعجزه ذلك عن إمدادها برًّا بطريق الصحراء المقفرة التي تفصل مصر وفلسطين، فأصدرت أوامرها إلى الكومودور «نابييه» NAPIER قبل إمضاء المعاهدة بالإقلاع بأسطوله إلى مياه مصر والشام، وعهدت إليه إجبار محمد علي تسليم العمارة التركية وكلفته أسر العمارة المصرية أو تدميرها، وكان بعض السفن الحربية المصرية وقتئذ في مياه بيروت، فلما علمت فرنسا بهذا النبأ بادرت بإرسال إحدى سفنها إلى بيروت لإبلاغ إبراهيم باشا الخبر، فعادت السفن المصرية من فورها إلى الإسكندرية، وجاء الكومودور (نابييه) إلى بيروت، فلم يجدها وظل في عرض البحر يرقب الفرصة السانحة لأخذها.

وأخذ محمد علي من ناحيته يرصد الأهبة للمقاومة والدفاع، وأصدر أوامره إلى الأسطول بالمرابطة في ميناء الإسكندرية وعدم الخروج إلى عرض البحر؛ كيلا يستهدف للأساطيل الإنجليزية؛ لأن حكومة إنجلترا كانت ممضية عزمها على تجريد مصر من قوتها البحرية.

وفي أوائل شهر أغسطس سنة (١٨٤٠م) استفاضت أنباء معاهدة لندره في الشام ومصر، وأصدرت الحكومة الإنجليزية أوامرها للأسطول الإنجليزي بمحاصرة سواحل الشام ومصر وأسر السفن المصرية حربية كانت أو تجارية، فرجع الكومودور (نابييه) إلى بيروت واستولى في طريقه على كل ما صادفه من المراكب، وأعلن الجيش المصري بإخلاء بيروت وعكا في أقرب وقت، ونشر بين سكان سورية ولبنان منشورات أنبأهم فيها بما تم عليه اتفاق الدول في معاهدة لندره، وخاصة إرجاع سورية إلى الدولة العثمانية، ودعاهم إلى العصيان ونزع أيديهم من طاعة الحكومة المصرية، فثار اللبنانيون على الحكم المصري عودًا على بدء.

رفض محمد علي باشا شروط المعاهدة (أغسطس سنة ١٨٤٠م)

كان محمد علي مصممًا على التمسك بالبلاد التي فتحتها الجيوش المصرية وأقرته عليها معاهدة كوتاهية، وصمم ألا ينزل عن أي جزء من هذه البلاد، وهو يعلم قبل إبرام معاهدة لندره أن الدول تأتمر به، وأنها لا تحجم عن مهاجمة مصر ذاتها لإكراهها على التسليم، وتنوي نزع سورية من أملاك مصر، فأخذ في الاستعداد للدفاع، وحشد الجنود في ثغور مصر، ووزع السلاح على عمال المصانع (الفابريقات) وطلبة المدارس الحربية، وعهد إلى إبراهيم باشا أن يكون على أهبة القتال، وأن يتفقد ثغور الشام وحصونها وخاصة عكا وبيروت، وأمد الجيش المصري في سورية بالرجال والعتاد.

لم تغير المعاهدة إذن من موقفه، واعتزم ألا يعمل بها وألا يقر شروطها. وكانت فرنسا تحرضه على رفضها وتعده ألا تتخلى عنه، وتمنيه بأنها تدافع عنه بقوة جيوشها وأساطيلها، فازداد تمسكًا بموقفه، ولو لم تعده الحكومة الفرنسية بمعاونته إذا حزب الأمر، لكان له موقف غير موقفه هذا؛ لأن محمد علي كان مشهورًا عنه الحكمة وبعد النظر، وهو لا يفوته أن من وراء الطاقة ومن المتعذر على مصر محاربة دول خمس مجتمعات متألبات عليها، ولكنه كان مطمئنًا إلى معاونة فرنسا الحربية، فركب الشطط وارتدف العناد، وخسرت مصر من جراء ذلك حقوقًا ومزايا وتضحيات جسيمة، ويتبين لك مبلغ هذه الخسائر من المقابلة بين ما أقرته معاهدة لندره، وما اضطرت مصر لقبوله بعد حرب شاقة تكبدت فيها متاعب وأهوالًا.

أرسلت تركيا مندوبها (رفعت بك) إلى الإسكندرية لإبلاغ محمد علي شروط المعاهدة. فوصل يوم (١١ أغسطس)، والتقى بوكلاء الدول المتحالفة، واتفقوا على الخطة التي يتخذونها لتنفيذ ما تأمر به الدول.

فبدا «رفعت بك» بمقابلة محمد علي في سراي رأس التين يوم (١٦ أغسطس)، وأبلغه نبأ المعاهدة، وطلب إليه العمل به، فغضب محمد علي وأغلظ له في الجواب، وأقسم ألا ينزل عن شبر أرض من أملاكه.

فلما رأى رفعت بك أن بلاغه لم يصنع شيئًا طلب إلى وكلاء الدول أن يقوموا من ناحيتهم بتبليغ محمد علي شروط المعاهدة، فجاءه قناصل إنجلترا والروسيا والنمسا يوم (١٧ أغسطس)، وأبلغوه الشروط، وعرضوا عليه أن تكون مصر له ولورثته من بعده، وأن تكون له ولاية عكا -أي فلسطين- مدة حياته، وأمهلوه عشرة أيام يتهيأ فيها للقبول، ودونوا له مذكرة عليها توقيعاتهم، كتبوا فيها ما قالوه، وحذروه عواقب الامتناع عن تنفيذ المعاهدة.

ولما انقضى الموعد ذهب إليه رفعت بك مصحوبًا بوكلاء الدول ليتعرفوا ما استقر عليه، فألفوه على رفضه، وكان أشد تمسكًا بموقفه السابق، فاعتزم رفعت بك مغادرة الإسكندرية والسفر إلى الأستانة، ولكن وكلاء الدول طلبوا إليها البقاء حتى يتموا الإجراءات التي تقضي بها المعاهدة.

وفي اليوم التالي ذهبوا إلى محمد علي وأبلغوه الإنذار الثاني، فاستشاط غضبًا وأجابهم بأنه سيزحف على الأستانة إذا تجددت الحرب.

وإذ قد علم بعزم رفعت بك على السفر التفت إلى وكلاء الدول الأربع وقال لهم: «أتعشم أن ترحلوا معه».

فأجابوه بأن ليس لديهم تعليمات بمغادرة مراكزهم، فقال لهم: «ولكني لم يعد لي ثقة فيكم، والعوائد المرعية تقضي في حالة الحرب أن يرحل وكلاء أعدائنا عن البلاد، فبقاؤكم لا يتفق مع هذه الحالة».

فانصرف الوكلاء من حضرته بعد أن أمهلوه العشرة الأيام الثانية المذكورة في المعاهدة ليراجع رأيه، وأبلغوه أنه لم يعد له حق في ولاية عكا، ولا تسمح له الدول إلا بولاية مصر له ولذريته.

وفي خلال هذه المهلة استدعى محمد علي باشا رفعت بك وعرض عليه إنهاء الخلاف بينه وبين تركيا دون تدخل الدول الأجنبية، على أن ينزل عن ولاية أدنة

وجزيرة كريت وشبه جزيرة العرب، وأن يكتفي بملك مصر الوراثي وحكم سورية مدة حياته، وسلمه كتابًا بهذا المعنى برسم السلطان، ولعله أراد أن يتفادى بهذه الوسيلة التقيد بميعاد العشرة الأيام التي تقضي بها المعاهدة، فإن كتابه إلى السلطان قد يفتح باب المفاوضة، ثم هو لا يعد رفضًا صريحًا.

ولكن رفعت بك ووكلاء الدول جاءوا في نهاية المعاهدة، وطلبوا مقابلة محمد علي، فلم يقابلهم، واستقبلهم «بوغوص بك» وزير الخارجية، وسامي بك سكرتير الباشا، وأبلغاهم بنبأ الخطاب الذي كتبه الباشا إلى السلطان، وإن هذا الجواب يعد قبولًا للمعاهدة، فأجاب القناصل: وإذا لم يقبل السلطان أن يخول الباشا حكم سورية، فماذا يكون موقفه بعد؟ فقال بوغوص بك وسامي بك: إنه ليست لديهما تعليمات للرد على هذا السؤال، فاعتبر القناصل أن هذا الجواب معناه رفض المعاهدة، وحرروا محضرًا بذلك.

وغادر رفعت بك الإسكندرية ذاهبًا إلى الأستانة ليبلغ الباب العالي ما حدث، وحمل معه خطاب محمد علي إلى السلطان، فتشاور الصدر الأعظم مع سفراء الدول في الأستانة، واستقر رأيهم على خلع محمد علي من ولاية مصر، وأصدر السلطان فرمانًا بذلك، أرسل من فوره إلى الإسكندرية، فوصل يوم (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٤٠م)، وبلغ إلى محمد علي.

وفي اليوم التالي غادر وكلاء الدول الأراضي المصرية، فأصبحت مصر في حالة حرب مع تركيا وحلفائها.

وأخذ محمد علي يتأهب للحرب، وبادر إلى تقوية استحكامات الإسكندرية، وعهد بذلك إلى لجنة مؤلفة من نجله سعيد بك (باشا)، وسليم باشا، والمسيو «موجيل»، والمسيو «هو سار»، ومظهر أفندي (باشا).

الحرب بين مصر والدول المتحالفة
وثورة السوريين على الحكم المصري

انتهزت إنجلترا فرصة إبرام معاهدة لندره وأخذت في تنفيذها بالقوة، فأمرت عمارتها البحرية بضرب الثغور السورية والاشتراك مع الجنود التركية في احتلالها، وكان إبراهيم باشا قد استعد للدفاع عنها فجاء إلى بيروت وعسكر في ضواحيها.

وفي خلال (سبتمبر سنة ١٨٤٠م) جاءت العمارة الإنجليزية إلى بيروت بقيادة الأميرال (استوبفورد) STOPFORD للاشتراك مع الكومودور (نابييه) في ضرب بيروت بالمدافع، واشترك معها بعض السفن الحربية النمساوية والتركية، وفي (١٠) منه جاءت الحملة البرية، وكانت مؤلفة من (١٥٠٠) من الجنود و(٥٥٠٠) من العثمانيين، ونزلت هذه القوة في ميناء جونيه[١] تحت حماية العمارة الإنجليزية.

وأرسل الأميرال الإنجليزي إنذارًا إلى سليمان باشا بإخلاء بيروت فورًا، فطلب سليمان باشا ميعاد أربع وعشرين ساعة كي يراجع إبراهيم باشا في الأمر، فلم يقبل طلبه، وبدأ ضرب المدينة بالمدافع، واستمر في اليوم التالي حتى تهدم أكثر مبانيها، ولكن الحلفاء لم ينزلوا في ذلك اليوم جنودهم إلى المدينة خوفًا من أن يظهر عليهم الجيش المصري.

قلنا: إنَّ إبراهيم باشا كان على أهبة الدفاع عن سورية، وكان لديه من المقاتلة نحو تسعين ألف جندي، ولم يكن لدى الحلفاء في بدء القتال سوى عشرة آلاف مقاتل على الأكثر، ولذلك تردد قوادهم في احتلال بيروت رغم ضربها بالمدافع، وبقيت وقتًا ما في يد الجيش المصري، ولكن جد في الموقف عامل جديد كان له تأثير سيئ في مركز الجيش المصري؛ ذلك أن الإنجليز قد بذروا بذور الثورة في نفوس السوريين واللبنانيين وألقوا في روعهم أن الدول المتحالفة مصممة على طرد الجيش المصري من

(١) شمالي بيروت وتبعد عنها نحو عشرين كيلومترًا.

الشام، فانضموا إليهم وخاصة بعد أن وزع عليهم عمال الإنجليز الأسلحة والذخائر، وبلغ عدد ما وزعوه عليهم من البنادق نحو ثلاثين ألف بندقية، فتحرج مركز الجيش المصري وأدرك أنه صار هدفًا لنارين؛ نار الحلفاء ونار الثورة، وهذه كانت أشد وطأة من قوات الحلفاء، فأثرت تلك الحالة في نفوس الجنود تأثيرًا سيئًا نال من قوتهم، وتقطعت مواصلات الجيش بين مختلف المدن.

استيلاء الحلفاء على الثغور السورية

اشتبكت القوات المصرية المبعثرة مع قوات الحلفاء في بعض المواقع، واستولى الحلفاء على (جبيل) شمالي بيروت، ثم على البترون، وكذلك احتلوا حيفا وصور وصيدا، ثم سقطت بيروت في يد الحلفاء (أكتوبر سنة ١٨٤٠م) بعد أن التقى المصريون والحلفاء في واقعة (بحر صاف) وكانت الغلبة فيها للحلفاء.

وكذلك جلا المصريون عن طرابلس واللاذقية وأدنة من غير قتال، فصار معظم الثغور في يد الحلفاء.

سقوط عكا (نوفمبر سنة ١٨٤٠م)

اعتزم الإنجليز احتلال عكا؛ لأنها مفتاح فلسطين والشام. وكان لاحتلالها من الأهمية أكثر مما لبيروت، فجاءت العمارة الإنجليزية وأخذت تضربها بالمدافع يومي أول و٢ نوفمبر سنة ١٨٤٠م، ولكن ذهب الضرب عبثًا وقاومتها الحصون والحامية المصرية مقاومة شديدة، ثم جاءها مدد من السفن البريطانية، فاعتزم الأميرال استوبفورد استئناف الضرب يوم (٣ نوفمبر)، فاصطفت السفن الإنجليزية في ذلك اليوم، وكان عددها نحو عشرين سفينة حربية، وصبت قنابلها على الحصون وعلى المدينة، فأجابت الحصون ضربًا بضرب مثله، ولكن حدث أن أصابت القنابل الإنجليزية مستودع الذخائر فنسفته وانفجر انفجارًا مروعًا، وهدم الانفجار نحو ثلث مباني المدينة، وقضي على طابور بأكمله من المشاة، فرأى طابور الحامية المصرية

أن استمرار المقاومة لا يجدي، فأخلى المدينة واحتلها الإنجليز والترك في صبيحة اليوم التالي.

وعلى أثر تسليم عكا سلمت يافا ونابلس، فتزلزل مركز الجيش المصري في الداخل، لما اجتمع عليه من تقدم الحلفاء واحتلالهم الثغور، وقطعهم المواصلات البحرية، وثورة الأهلين، وانفصل عنه الأمير بشير حاكم لبنان لما رأى نجمه آخذًا في الأفول، وعرض على الحلفاء انضمامه إليهم واستأسر لهم، فلم يطمئنوا له، ونفوه إلى مالطة (أول نوفمبر سنة ١٨٥٠م).

انسحاب فرنسا من الميدان

وفي غضون هذه الحرب تغير مسلك فرنسا حيال مصر تغيرًا عظيمًا، فبعد أن كان المسيو «تيرس» رئيس الوزارة الفرنسية يشجع محمد علي ويطوع له رفض مطالب الحلفاء ويعده بمعاضدة فرنسا له، تراجع ونكص على عقبيه، وتبين لمحمد علي عدم استعداد فرنسا للحرب وأنها لا تتم تأهبها إلا بعد انقضاء ستة أشهر، وظهر كذلك أن المسيو «تييرس» لم يكن جادًّا في وعده، ولو كان جادًّا لبادر بنجدة إليه في سورية يتماسك بها الجيش المصري، لكن شيئًا من ذلك لم يحصل، وعمد المسيو «تييرس» إلى سياسة التسويف، فلم يعمل ولكنه سيعمل!! ثم أخذ يتراجع في خطته، فأوفد رسولًا وهو المسيو «والسكي» إلى محمد علي باشا ليشير عليه بفتح باب المساومة مع الباب العالي في مطالبه، فاتبع محمد علي مشورته وعرض الصلح على قاعدة تخويله حكم مصر الوراثي في أسرته وحكم سورية مدة حياته، ونزوله عن كريت وأدنة وجزيرة العرب، ولكن الباب العالي رفض هذا الصلح.

فحبط سعي المسيو «تييرس» وأمعن في تراجعه، فاستدعى الأسطول الفرنسي الذي كان يراقب الأحوال في مياه الشرق، وأمره بالعودة إلى فرنسا، وهكذا أخفقت سياسة «تييرس» وتخبط من فشل إلى فشل وعرض كرامة بلاده للامتهان، وجنى على مصر بأن ورطها في رفض شروط معاهدة لندره وسول لها ثم تخلى عنها وتركها

وحدها إزاء الدول المتألبة عليها، فأذعنت واضطرت إلى قبول شروط أسوأ مما عرض عليها في المعاهدة، فلم يجد المسيو «تييرس» تلقاء هذا الفشل إلا أن يقدم استقالته، فاستقالت وزارته في أكتوبر سنة (١٨٤٠م)، وليته كان من الممكن أن يستقيل عمله...

وألف المارشال SOULT الوزارة الجديدة، فنفضت يدها من المسألة المصرية ألبتة.

وهكذا انسحبت فرنسا من الميدان، وتركت مصر وجهًا لوجه أمام الدول الأوربية بعد أن ورطتها في مقاومة قرار الدول المؤتمرة، وكانت هذه السياسة الخرقاء من فرنسا سببًا في ازدياد ضغط الدول على محمد علي وإنقاص المزايا التي سوغتها معاهدة لندره لمصر، ولو لم تحرضه فرنسا وتعده وتغره لقبل شروط المعاهدة، فكان لا يضطر بعد ذلك إلى قبول شروط أكثر ضررًا على مصر وأشد نكاية.

ولقد حاول بعض المؤرخين الفرنسيين أن يبرروا مسلك فرنسا في أزمة سنة (١٨٤٠م) فزعموا أن الحكومة الفرنسية أفهمت محمد علي من مبدأ الأزمة أنها لا تحارب أوربا تأييدًا لمطالبه، وأن رسلها طلبوا إليه أن ينزل عن طرسوس وأدنة، وأن الملك «لويس فيليب» وعده تلقاء ذلك أن يسعى لتخويله ولاية مصر والشام له ولورثته من بعده؛ ولكن محمد علي رفض ما عرضه لويس فيليب، وسلك خطة الانتظار والتردد، فتارة كان بعد قناصل الدول بالخضوع للسلطان، وطورًا كان يبدي الرفض أن ينزل عن شيءٍ.

ويلوح لنا أن هذا الدفاع لا يستند إلى وقائع صحيحة؛ فإن الثابت أن الحكومة الفرنسية هي التي أغرت محمد علي بسلوك مسلك التشدد ثم تخلت عنه في آخر لحظة، وهكذا كان انسحاب فرنسا من الميدان سنة (١٨٤٠م) شبيهًا بانسحابها من المسألة المصرية سنة (١٨٨٢م)، أي بعد نيف وأربعين سنة، فإنها تركت إنجلترا في آخر لحظة تعمل وحدها على تحقيق مطامعها في مصر.

مهمة الكومودور (نابييه)

ولما تم للحلفاء احتلال الثغور السورية وقطعت مواصلات الجيش المصري بحرًا أنفذ القائد العام لقوات الحلفاء الأميرال «استوبفورد» STOPFORD بعض السفن الحربية الإنجليزية بقيادة الكومودور السير شارل نابييه NAPIER إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية أمام الثغر؛ لتهديد محمد علي باشا وإجباره على الإذعان لمطالب الحلفاء.

جاء السير «شارل نابييه» يقود العمارة الإنجليزية، وكان الشتاء قد أقبل، فرأى أن التظاهر لا يصنع شيئًا، وأنه لا بد لإكراه محمد علي على التسليم من قوة برية تحتل السواحل المصرية، ولم يكن على ظهر العمارة الإنجليزية جنود بريون، فضلًا على أن فصل الشتاء يحول دون مرابطة السفن الحربية على مقربة من الشاطئ، ولم يكن لدى الإنجليز وحلفائهم من القوات البرية ما يكفي للنزول إلى البر والاستظهار على الجيش المصري؛ لأن الجيش كان على تمام الأُهبة لرد عادية المعتدين، ولولا ذلك لما ترددت إنجلترا في اغتنام تلك الفرصة لتحقيق أطماعها القديمة واحتلال البلاد، كما فعلت سنة (١٨٠٧م)، ثم سنة (١٨٨٢م)، فالقوة التي أعدتها مصر للدفاع عن كيانها هي التي حالت دون مخاطرة الإنجليز بإنزال جنودهم إلى الأراضي المصرية، وهذا ما جعل محمد علي مطمئنًا على مركزه. ومما يذكر عنه في هذا الصدد أن قنصل إنجلترا[١] في مصر جاءه بعد التوقيع على معاهدة لندره، وقابله بالإسكندرية وتهدده بأن الدول مستعدة لإجباره بالقوة على الإذعان لشروطها، وأن إنجلترا وحدها كفيلة بذلك، ففهم محمد علي أن القنصل يرمي إلى التهديد باحتلال مصر، فأجابه في لهجة الحزم: «إذا كانت الدول المتحالفة تريد أن تكرهني بالقوة على الإذعان فلتتفضل بالمجيء، فإني على استعداد لمقابلتها، وإذا كانت إنجلترا تريد ذلك وحدها فإني أكثر استعدادًا

(١) الكولونيل «هودج» Hodges.

لمقابلتها، إني لا أهاجم أحدًا؛ ولكني مستعد للدفاع عن البلاد حتى آخر نسمة من حياتي».

وقد تأثر محمد علي من هذه المناقشة، وقال لمن حوله: «إن الإنجليز يتهددونني بالنزول إلى بر مصر، فليجربوا! ولينفذوا وعيدهم، فسيرون أننا على استعداد لملاقاتهم، وأن الأجنة في بطون أُمهاتهم ستشترك في قتالهم»[١].

يتبين مما تقدم أن محمد علي كان على تمام الأهبة للدفاع عن البلاد، ولقد أدرك الكومودور «نابييه» أن لا سبيل إلى إخضاعه بالقوة، فرأى أن يجرب معه خطة المفاوضة والمسالمة، فأوفد له رسولًا يحمل إليه خطابًا[٢] يعرض عليه فيه رغبة الدول في أن تكفل له ملك مصر الوراثي على أن يرد الأسطول التركي إلى الباب العالي، وأن يسحب جنوده من سورية، وأعرب له في الخطاب عن مقاصده الودية نحوه، وأنه إنما يبغي إبداء النصح إليه حقنًا للدماء، ولم يفته في كتابه أن ينبهه إلى الخطر الذي يستهدف له إذا هو أصر على الحرب، وأن مصر ليست في المناعة التي يعتقدها محمد علي، وأن الإسكندرية يمكن أن تسقط كما سقطت عكا من قبل.

كانت هذه الرسالة كلمة من سلم وكلمة من حرب، ثم أعقبتها خطوة أخرى من الكومودور؛ ذلك أنه جاء بنفسه وطلب مقابلة محمد علي، فأذن له فيها، فعرض عليه الإذعان لمطالب الحلفاء، وكانت عباراته في المقابلة أشد من أسلوبه في الرسالة فأصر محمد علي باشا على الرفض، فتهدده نابييه بإحراق المدينة، فلم يعبأ بوعيده، وأجابه في هدوء وسكينة: «هيا فاحرقوها». فانسحب نابييه، وأمهل محمد علي أربعًا وعشرين ساعة ليقرر رأيه الذي سيستقر عليه.

فكر محمد علي في الموقف مليًّا، فرأى من الحكمة السياسية أن يجنح إلى السلم ويقبل العرض الذي عرضه الكومودور نابييه؛ إذ لا طاقة لمصر بمحاربة الحلفاء

(١) «موريه» «تاريخ محمد علي» ج٤، ص٢٥٣.

(٢) بتاريخ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٤٠م).

مجتمعين، وخاصة بعد تخلي فرنسا وانسحابها من الميدان، كما أن أنباء الحرب في سورية تدل على حرج مركز الجيش المصري هناك؛ فإن سقوط الثغور وخاصة عكا في يد الحلفاء وانسحاب الحاميات المصرية منها، وقيام الثورات والفتن في مختلف النواحي، مما رجح عنده فكرة الانسحاب من سورية، فتبادل والكومودور نابييه المفاوضة في سبيل الصلح، وانتهت بعقد اتفاق وقعه «بوغوص بك» وزير خارجية مصر والكومودور نابييه»[1].

وهذا الاتفاق يقضي بأن يجلو بالجيش المصري عن سورية، ويرد محمد علي الأسطول التركي إلى الباب العالي مقابل تخويله ملك مصر الوراثي بضمانة الدول.

وقد رفض الأميرال استوبفورد قائد القوات البريطانية الاعتراف بهذا الاتفاق بحجة أن الكومودور نابييه لا يملك عقده، ولم يكن منوطًا به إجراء المفاوضة فيه، وكذلك رفضه السلطان وتشبث بعزل محمد علي، واعترض عليه اللورد بونسنبي سفير إنجلترا في الأستانة وأعلن بطلانه؛ لكن اللورد بالمرستون رأى فيه فضًّا لأزمة خطيرة لم يكن معلومًا مدى عواقبها، فأعلن باسم الحكومة إجازته للاتفاق، وحمل الدول على قبوله، فأرسلت إنجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا إلى الباب العالي مذكرة (في ٣٠ يناير سنة ١٨٤١م) تطلب فيها إليه الرجوع عن قرار العزل، وتخويل محمد علي حكم مصر الوراثي، فاستجاب السلطان إلى طلبات الدول كما سيجيء بيانه. وفي غضون ذلك أرسل محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم يأمره بالجلاء عن سورية والعودة إلى مصر تنفيذًا لاتفاقه مع نابييه.

إخلاء الجيش المصري سورية

أذعن إبراهيم باشا للأمر، وأخذ يتأهب لإخلاء البلاد، فبدأ رجوع الجيش المصري في أواسط ديسمبر سنة (١٨٤٠م) واحتشد بالقرب من دمشق تمهيدًا للانسحاب

(١) بتاريخ (٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠م)، وقد نشرناه في قسم الوثائق التاريخية.

جنوبًا، فأخلاها في ديسمبر سنة (١٨٤٠م)، وكان عدد الجيش المصري وقتئذ نحو سبعين ألف مقاتل، يتبعهم عدة آلاف من أفراد الأسر والبيوت المصاحبة للجيش من الموظفين وغيرهم، ولاقى الجنود والملكيون متاعب هائلة في انسحابهم لما أصابهم من الأعياء والجوع والعطش والتعب في قطع المسافات الشاسعة، وما تحملوه من نقل المهمات والمدافع، وما استهدفوا له من مناوشات العرب، فمات كثير منهم في الطريق، وسار الجيش في انسحابه إلى (المزيريب) شرقي بحيرة طبرية، من هناك توزع إلى ثلاثة فيالق، أخذ كل فيلق طريقًا إلى مصر، فالفيلق الأول وهو مؤلف من المشاة والخيالة النظاميين أخذ سبيله بطريق غزة فالعريش، وكان يتولى قيادته أحمد المنكلي باشا، والفيلق الثاني بقيادة سليمان باشا الفرنساوي، وكان مؤلفًا من المدفعية، وسار بطريق الحج إلى معان، ومنها إلى العقبة فانخل فالسويس، والفيلق الثالث وكان مؤلفًا من جنود الحرس وفرسان الهنادي والباشبوزق بقيادة إبراهيم باشا، اتخذ سبيله إلى غزة ومنها بحرًا إلى مصر.

وقد لقي فيلق المنكلي باشا الأهوال في طريقه، وفقد عددًا كبيرًا من رجاله بسبب الجوع والعطش والإعياء ووعور المسالك ومناوشات العربان، وخسر هذا الفيلق نحو نصف رجاله، وسار فيلق سليمان باشا من طريق معان والعقبة، وكابد كذلك المتاعب المهلكة. غير أنه لم يلق ما لقيه الفيلق الأول وفقد من رجاله نحو ألف وخمسمائة.

ووصل الفيلق الثالث بقيادة إبراهيم باشا إلى غزة بعد ما لقي من الأهوال في طريقه، ومات عدد كبير من جنوده ومن الموظفين والنساء والأطفال الذين صحبوه في الانسحاب.

ولما وصل غزة أرسل إبراهيم باشا إلى أبيه يطلب إليه إمداده بالمؤن والملابس والسفن لتنقل الجيش بحرًا إلى الإسكندرية، وأخلى غزة يوم (١٩ فبراير سنة ١٨٤١م)، وبذلك تم إخلاء الجنود المصرية لسورية.

وقد بلغ عدد الجنود الذين عادوا إلى مصر نحو أربعين ألف مقاتل؛ أي أن ما فقده الجيش خلال الانسحاب بلغ نحو ثلاثين ألفًا، أما الخسائر من الملكيين فلم يتناولها إحصاء دقيق، وقد أورد المسيو «موريه» MOURIEZ[1] إحصاء مروعًا قد يكون فيه ثمة مبالغة؛ لكنه يدل على هول الخسائر التي حاقت بالمصريين في انسحابهم من سورية. فقد ذكر أن عدد أفراد الجيش والملحقين بهم من الملكيين والموظفين وعائلاتهم وحاشيتهم كان قبل الانسحاب (٢٠٠) ألف نسمة، فلم يرجع منهم سوى ستين ألفًا، وقال تعليقًا على هذا الإحصاء: إن هذا الانسحاب وما اقترن به من الأهوال والضحايا يعد من أفظع ما روي عن فجائع تقهقر الجيوش في التاريخ.

رأي مؤرخي سورية في الحكم المصري

طويت صحيفة الحكم المصري في سورية بجلاء الجيش المصري عنها، وصار ماله وما عليه ملكًا للتاريخ، ولعلك لاحظت مما فصلناه فيما تقدم أن انتقاض السوريين على الجيش المصري كان من أهم البواعث التي حملت محمد علي على تقرير الجلاء عن سورية، ويحمل بنا في هذا المقام أن نثبت ما ذكره مؤرخو سورية عن الحكم المصري لمناسبة انقضاء عهده والمقارنة بينه وبين الحكم التركي، وما أخذوه على السوريين واللبنانيين من الاستجابة لدسائس الإنجليز والترك، وقيامهم في وجه الإدارة المصرية والجيش المصري، واعتبار هذا المسلك من غلطات سياستهم القومية، وفي هذا القول شهادة إنصاف للحكم المصري.

قال الأستاذ «محمد كرد علي بك» رئيس المجمع العلمي العربي في كتابه «خطط الشام»[2] ما يلي:

«كانت حسنات حكومة محمد علي في الشام أكثر من سيئاتها؛ لأنها وضعت أصول الإدارة والجباية ورفعت أيدي أرباب الإقطاعات وأعطتهم من الخزانة رواتب

(١) في كتابه «تاريخ محمد علي» جزء ٤، ص٣٧٦.
(٢) ج٣، ص٦٦.

تكفيهم على حد الكفاية، ولم يخلص من ذ لك إلا الأمير بشير الشهابي والي لبناب، فإنه نال ولايته مباشرة من محمد علي في مصر وظل يتصرف بلبنان، وبذلك رفعت سلطة المشايخ والأمراء المستبدين.

قال مشاقة[1]: «وكانت الدولة التركية خبيرة بأحوال الشعب أكثر من الدول المصرية فبعثت تدس الدسائس إلى المشايخ وتغيرهم بالمواعيد الفاحشة؛ ليحضوا الشعب على شق عصا الطاعة طمعًا بإرجاع نفوذهم، وكان النصيرية أول من شق عصا الطاعة وتبعهم الدروز في حوران ووادي التيم، فقضى المصريون معظم أيام دولتهم في الشام في الحروب والقلاقل.

ومن مآثر الحكومة المصرية التي عددها مشاقة تجفيفها المستنقعات وتصريف الأقذار في مجار خاصة، وتحديد أسعار اللحوم، والعدل بين الرعايا على اختلاف أديانهم وطبقاتهم، لا تكلف صاحب الحق نفقة لتحصيل حقوقه، وإنفاق كل مال في وجهه المخصص له، ومع ذلك ظل الشعب يسومها العداوة ويناقشها الحساب؛ لأنه اعتاد أن يكون محكومًا لا حاكم نفسه، عبدًا لا حرًّا».

وقال في موضع آخر:

«أثبتت حكومة محمد علي في فتوحها أن المصري -بل العربي- إذا تهيأ له زعيم عاقل لا يقل عن الغربيين في سيرته وجلادته، وأنه لم يضره في القرون الماضية إلا فناؤه في الحكومة التركية، وكانت حكومة محمد علي من أفضل ما رأت الشام من الحكومات منذ ثلاثة أو أربعة قرون، بل إن الشام في القرون الوسطى والحديثة لم تسعد بما يقرب منها، فضلًا عما يماثلها، كتب المستر «برانت» قنصل بريطانيا في دمشق إلى سفير دولته في الأستانة سنة (١٨٥٨م) ما تعريبه: لما كانت الإيالة تحت حكم محمد علي باشا عاد كثير إلى سكنى المدن والقرى المهجورة، وإلى حراثة الأراضي المهملة،

(١) هو الدكتور ميخائيل مشاقة مؤلف كتاب «مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان».

وهذا ما حدث خاصة في حوران وفي الأرجاء الواقعة حوالي حمص وفي كل الجهات الواقعة على حدود البادية، وفي هذه الأماكن أكره العرب على احترام سلطة الحكومة، وجعل السكان بمأمن من اعتدائهم، وكان الشام بأسره تحت إدارة شريف باشا وقيادة الجيش الذي يبلغ عدده زهاء (٤٠) ألف جندي من منظم وغير منظم بإمرة إبراهيم باشا، فبحسن إدارة الأول تضاعف نجاح الأهلين وحسنت المالية في هذه النواحي، كما أن نشاط إبراهيم وحزمه وطد الأمن، ومد رواق الثقة، وقد عدت الحكومة ظالمة لكنها في الحقيقة لم تكن تستطيع غير ذلك؛ إذ كان عليها أن تصلح عدة أمور مختلة، وأن تبدل الفوضى والتعصب والقلاقل التي كانت سائدة بالعدل.

فأصحاب المقامات العالية والأفندية والأغوات (رؤساء الجند) امتعضوا كثيرًا من ذلك؛ لأنهم كانوا يثرون من ابتزاز أصحاب التجارة والحرف وسائر الطبقات العاملة. وقد سر هؤلاء كثيرًا لخلاصهم من الظلم الذي أَنوا تحت عبئه طويلًا، واغتبط المسيحيون خاصة وفرحوا لنجاتهم من التعصب الذ ي أوصلهم إلى درجة من الذل لا تطاق، ولم يكن الفلاحون أقل سرورًا منهم؛ لأنه وإن كانت الضرائب المقررة تستوفى بكل شدة فلم يكن يستوفى منهم بارة زيادة ولا تضبط حاصلاتهم وغلالهم ولا يؤخذ منهم شيء دون دفع ثمنه، ولم يجبروا على تقديم خدمة دون بدل، وقد فرضت الخدمة العسكرية على المسلمين، وهذا الأمر الجديد كان ينبوع استياء عظيم، أما المسيحيون الذين كانوا يدفعون الخراج فأعفوا من الخدمة العسكرية، والفلاحون الذين قطنوا القرى المهجورة أسلفوا مالًا لإصلاح بيوتهم وتموينها، وأعفوا من الضرائب مدة ثلاث سنين.

وقصارى القول أن جميع هذه المساعدات بذلت لزيادة الحاصلات، وكم من مرة ذهبت الجنود بأمر إبراهيم باشا لإتلاف بيوض الجراد وما نفق منها، وبفضل هذا الحكم الحازم العادل المحترم من الجميع أخذت البلاد تترقى في مدارج النجاح والنماء، فلو طال عليها الحكم المصري لاستعادت الشام قسمًا عظيمًا من وفرة سكانها

القدماء وأصابت شطرًا كبيرًا من الثروة التي كانت في الماضي وآثارها لم تزل ظاهرة للعيان في القرى والمدن العديدة في جهات حوران، وفيما وجد في البادية حيث ترى فيها الطرق التي اختطها الرومانيون».

قال: «ولم يكد المصريون يطردون من البلاد، ويتقلص ظل سطوتهم -وقد كانوا أخضعوا الجميع لحكمهم الشديد- حتى عاد القوم إلى نبذ الطاعة، وخلفت الرشوة والتبذير في إدارة المالية النزاهة والاقتصاد، ومنيت المداخيل بالنقص، واستأنف عرب البادية غاراتهم على السكان، فخلت القرى والمزارع المأهولة جديدًا بالتدريج، حتى أمكن القول أنه لا يوجد ثم ظل للأمن على الحياة والأملاك، وكل شيء يدل على عودة حالة الفوضى إلى هذه البلاد التي تركها المصريون».

ونقل الأستاذ «محمد كرد علي بك» نبذة عن كتاب (برييه) وما كتبه إطراء للحكم المصري، ثم قال تعليقًا عليه[1]:

«هذا هو الإنصاف في الحكم على حكومة إبراهيم باشا، وما هي في الحقيقة إلا روح محمد علي الكبير الذي كان يستمد منه ابنه، ولا يصدر إلا عنه في الخطوب، ولا يقطع أمرًا دون الرجوع إلى رأيه حتى جاءت أحكام المصريين نموذجًا في الإدارة، ولو أرادت الدولة العثمانية أن تستفيد من هذا الدرس لأرادت عمالها على تطبيق خطط إبراهيم باشا في الإصلاحات التي قام بها خلال التسع السنين التي قضاها في هذا القطر، ولكن العثمانيين ابتلوا بالإهمال والغرور، لا يعمدون إلى حسن الإدارة، ولا يتظاهرون بالإحسان إلا يوم الشدائد، فإذا زالت عادوا إلى طبائعهم في إعنات الرعية وإلقاء الحبل على الغارب، ونسوا ما أعطوا من عهود وما وضعوا من القوانين، وهذا ما دعا إلى ظهور الفروق الكثيرة بين الإدارتين المصرية والعثمانية بعد رحيل جيش إبراهيم باشا عن هذه الديار، وهو الجلاء الذي اقتضته الدول الكبرى بل الدولة البريطانية التي حملت الدول على موافقتها على رأيها لآمال لها تريد تحقيقها في مصر

(١) خطط الشام: ج٣، ص٧٠.

والشام، لتكون هي الحاكمة المتحكمة في مصالحها، لا الدولة المصرية الفتية التي تحب فرنسا وتساهمها سياستها أحيانًا، وما مصر والشام إلا طريق الهند الأقرب بل مفتاحها من البحر المتوسط، وإذا أردنا أن ننظر بعين المؤرخ المنصف نرى بريطانيا العظمى هي التي اقتضت سياستها القضاء على أماني محمد علي -بل أماني العرب- من إنشاء دولة عربية».

وقال في موضع آخر:

«ولم يلتو القصد على إبراهيم باشا إلا لما دخلت أصابع الأجانب وأخذوا يثيرون عربان نابلس وسكان كسروان وجبال النصيرية ودورز لبنان ووادي التيم وجبل حوران وكل من عرفوا بالمضاء من سكان الجبال، وأما المدن والسواد الأعظم من الناس فقد استقبلوه وأخلصوا له وشعروا بحسن إدارته». إلى أن قال:

«ولقد تجلى في وقائع محمد علي في الشام تجليًا لا مجال للريب فيه، أن اختلاف المذاهب وتباين التربية كان من العوامل القوية في إبقاء الفتنة بين أبناء هذا الوطن، وأن دول أوربا عند أغراضها تستحل بث بذور الشقاق بين المتآلفين، وتستخدم وسائط غريبة في تكدير صفاء الآمنين، وتعبث بعقول السذج المساكين، وأنها قلما اهتمت لمصلحة أمة من أمم الشرق؛ بل تهمها مصلحتها فقط، ولو كانت تريد الخير للشام لتركته يسعد ويرقى بحكم محمد علي الذي كان بإقرار رجالها من أرقى ما عهدته البلاد منذ قرون، ولعل أبناء الشام أيقنوا بخطأهم في الانتقاض على الحكومة المصرية التي هي مثلهم عنصرًا ولغة وعادات، وأنهم كانوا على ضلال في الحنين إلى حكم العثمانيين، وما كان من حقهم أن ينسوا في سنين قليلة كيف كان حكامهم يسارعون في الإثم والعدوان».

وقال في موضع آخر:

«تبين الفرق بين الإدارتين المصرية والعثمانية، ولو طال عهد المصريين أكثر - وكانوا في صدر الفتح يتخوفون بادرة العثمانيين كل حين- لسعدت البلاد حقيقة

وأيقن حتى من كانوا ينعمون من دماء الأمة على العهد العثماني أن طريقة المصريين في المساواة بين الطبقات والمذاهب المختلفة، والشدة في إنفاذ القوانين، وتقليد الغرب في كل أمر جوهري، أفضل طريقة لراحة البلاد، وكان يرجى أن يألفوا في مدة قصيرة ما تأصل في فطرهم على توالي القرون وتعودوه من حكم أرباب الإقطاعات الذين صدهم المصريون عن تجارتهم الشائنة التي ألفوها زمن العثمانيين، وهي الإتجار بالجباية يجبونها أضعافًا ويسلبون الباقي من دم الأمة بمرأى من الحكومة ومسمع، ولم تكد تخلي الجنود المصرية بلاد الشام حتى رجعت إلى حالتها قبل المصريين وثارت العداوات القديمة في الصدور وزادت الدسائس الأجنبية».

هذه الشهادة ناطقة بحسنات الحكم المصري في سورية، وبما كان له من الفضل في نشر لواء الحضارة والعدل والعمران فيها، وإنه لقول حق ما ذكره الأستاذ محمد كرد علي بك من أن الدسائس الأجنبية وخاصة الإنجليزية هي التي خلقت العراقيل أمام الإدارة المصرية في سورية، فلولا تلك الدسائس لسعدت سورية بانضمامها إلى مصر ولتألفت منهما الدولة المصرية العربية التي كانت على عهد الفاطميين والأيوبيين والدولتين البحرية والبرجية، ولكن المطامع الأستعمارية أحاطت مصر الفتية بالدسائس والفتن، وهذه الدسائس هي التي اعترضت مصر في طريق تقدمها، وناهضتها في سورية، وفي كل ناحية، داخل مصر وخارجها، وحالت دون تأليف الدولة المصرية الكبرى التي كان محمد علي يعمل لها، وما فتئت إنجلترا تدبر المكايد وتخلق المشاكل طوال القرن التاسع عشر حتى أوقعت مصر في أزمة سنة (١٨٨٢م).

فالسياسة التي رسمتها إنجلترا إزاء مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر هي التي أملت عليها خططها في مناهضتها والكيد لها في الداخل والخارج، ولم تنل منها في عهد محمد علي بمقدار ما نالته في عهد خلفائه، ذلك لما كانت عليه مصر على عهده من القوة والمنعة، فلما تراخت القوة، وتفرقت الكلمة، وانفتحت الثغرات، تربصت

إنجلترا البلاد حتى احتلتها سنة (١٨٨٢م)، ذلك الاحتلال الذي لا نزال نعانيه إلى اليوم (١٩٤٩م تاريخ الطبعة السابقة).

لم أكن من جناتها علم الله وإني بحرها اليوم صالي

إخلاء جزيرة العرب

كان محمد علي يحرص قبل معاهدة لندره على استبقاء نفوذه وسلطته في الحجاز لما في ذلك من إعلاء هيبته في أنحاء العالم الإسلامي باعتباره حاميًا للحرمين، ولذلك ما فتئ يعمل منذ الحرب الوهابية على توطيد مركزه في ربوع الحجاز وفي شبه جزيرة العرب، وبإسناد تركيا ولاية جدة إلى إبراهيم باشا قد خولته حقوق السيادة التي كانت لها في شبه جزيرة العرب، واتصل إمام «مسقط» بمحمد علي بروابط الود والصداقة والولاء.

على أن القوات الحربية المصرية التي استقرت هناك كانت دائمًا عرضة لتوثب القبائل، وقد نازعه في بسط نفوذه عامل آخر وهو السياسة البريطانية الاستعمارية؛ فإن إنجلترا بعد أن وضعت يدها على عدن كانت تنظر متوجسة إلى القوات المصرية المجاورة لها في اليمن، واحتجت بأن هذا الجوار مما يثير في نفوس الأهالي روح التعصب الديني، على أن محمد علي ظل محافظًا على سلطة مصر في جزيرة العرب رغم ما يقتضيه ذلك من النفقات الطائلة، إلى أن تحرجت الحالة في ختام سنة (١٨٤٠م)، ورأى ملك مصر مهددًا في سورية، فاسترجع قواته من الجزيرة.

فالقوات المصرية بقيت محتلة الحجاز ومعظم جزيرة العرب مدى عشرين عامًا تخللتها ثورات عدة احتملت مصر في سبيل إخمادها متاعب هائلة ونفقات طائلة، وإنا ذاكرون هنا لمعة من تاريخ الحكم المصري بها وما اعترضه من العقبات.

ففي سنة (١٨٢٤م) ثار الوهابيون في بعض البلدان فاشتبكوا في مناوشات مع القوات المصرية حتى ظهرت عليهم.

وفي سنة (١٨٢٧م) نشبت ثورة في مكة حيث قتل الشريف يحيي ابن أخيه لاتهامه بالائتمار به والتواطؤ عليه مع أحمد باشا يكن والي الحجاز من قِبل محمد علي، ولما كان يتوقعه الشريف من عواقب انتفاضه غادر مكة ولاذ بقبيلة حرب واستصرخها، فثارت في وجه السلطة المصرية.

فقام أحمد باشا يكن لمحاربتها وقصاصها؛ لكنه انهزم بالقرب من جبل عرفات واشتد بذلك ساعد الثوار وانضمت إليهم القبائل، فلما علم محمد علي بنبأ هذه الثورة أنفذ إلى الحجاز مددًا من خمس أورط من الجنود النظامية وألف من الفرسان، وعين الشريف محمد بن عون الذي كان نزيل القاهرة شريفًا لمكة بدلًا من الشريف يحيى الثائر، فذهب ابن عون صحبة المدد المصري إلى الحجاز، فتشجع أحمد باشا يكن بهذا المدد واستظهر به، وضرب الحصار على (الطائف) حيث امتنع الشريف الثائر وأتباعه، ثم توقع الشريف سقوط المدينة في يد الجيش المصري، ففر منها فتعقبه الفرسان وما زالوا على أثره حتى أخذوه هو وثلاثة من أشراف مكة الذين ناصروه في ثورته، فجيء بهم إلى القاهرة واستبقاهم محمد علي رهائن في يده ليضمن استقرار الأمن في الحجاز.

وفي سنة (١٨٢٩م) ثارت هناك بعض القبائل وامتنعت عن أداء ما كان مضروبًا عليها سنويًّا من البن، ومقداره (١٢٠٠) قنطار، فأنفذ محمد علي إلى جدة قوة جديدة لإعادة النظام وإقراره.

وفي سنة (١٨٣٢م) شبت في جدة فتنة عسكرية قوامها بعض الضباط من العناصر غير النظامية من بقايا الجيش القديم. وكان والي الحجاز وقتئذ خورشد بك، فطالبه الضباط والجنود ومعظمهم من الأرناءود والترك بما تأخر من عطائهم، وساروا بمجموعهم إلى مكة يتبعون زعيميهم (زنار أغا) و(تركي بيلمز)، فتوسط شريف مكة بين خورشد بك والمتمردين، واتفقوا على أن يعود هؤلاء إلى جدة ويوافيهم بها خورشد بك، فذهب إليهم ولكنهم أسروه، ونادوا بتركي بيلمز واليًا

على الحجاز، وكان هذا العمل هو المجاهرة الصارخة بالتمرد والفوضى، وانضم أهالي مكة إلى المتمردين نكاية بالمصريين، فشبت نار القتال بين الجنود المتمردة والحامية المصرية؛ ولكن الحامية ردَّتهم على أعقابهم.

وفي خلال هذه الفتنة ورد إلى مكة نبأ استيلاء الجيش المصري على عكا، وكانت الحرب السورية الأولى مستعرة، فأخمد هذا النبأ جذوة المتمردين، ولما علم الباب العالي بالفتنة ابتهج بها وأرسل فرمانًا إلى (تركي بيلمز) يقره واليًا على الحجاز نكايةً بمحمد علي وتشغيبًا عليه.

وصل نبأ هذه الفتنة إلى مصر، فبادر محمد علي إلى إنفاذ الألاي السابع من الجنود النظامية و(١,٥٠٠) من الفرسان، فبلغت عدتها نحو (٤,٠٠٠) مقاتل، وعقد لواؤها لأحمد باشا يكن[1] وجعله رئيسًا لعسكر الحجاز، وناط به إخماد الفتنة، وكان محمد علي عظيم الاهتمام بتوطيد نفوذ الحكومة المصرية في الحجاز واليمن؛ لما للحرمين الشريفين من الأهمية السياسية والدينية، ولأن ثغور الحجاز واليمن هي العقد الوثيقة في خيط الاتصال بين مصر ومتاجر الهند وجزيرة العرب.

وصلت الحملة المصرية بقيادة أحمد باشا يكن إلى ينبع، وسارت منها إلى جدة فاحتلتها بعد أن انسحب منها تركي بيلمز إلى (قنفذة) وكانت بها حامية مصرية، فلما امتنعت عليه استمر في انسحابه إلى (الحديدة) من ثغور اليمن، ثم استقر في (مخا) ولم يقو إمام (صنعاء) على رده، فعهد محمد علي إلى أحمد باشا يكن والي الحجاز بمطاردته؛ ففي سنة (١٨٣٣م) سار إليه في خمسة عشر ألف مقاتل، وكان شيخ العسير مواليًا للجيش المصري، فحاصر (مخا) حتى فتحها عنوة، وهرب تركي بيلمز والتجأ إلى إحدى السفن البريطانية، وبذلك انتهت الفتنة، ولكن شيخ العسير نهب مخا نهبًا

(١) كان قد انفصل عن ولاية الحجاز إلى وقت، ثم أعيد إلى منصبه ثانيًا وقلده محمد علي رئاسة عسكر الأقطار الحجازية.

مدمرًا، وكانت مستودعًا لمتاجر الهند، فبارت التجارة الهندية بسبب هذا النهب سنين عددًا[١].

وقد أجمع محمد علي أن يجتث جذور الثورة في جزيرة العرب ويستولي على اليمن، وكانت الحملات والأمراض قد ثغرت في صفوف الجيش المصري فنقصتها، وكذلك وزعت الحاميات العسكرية في قنفذة والحديدة وبعض بلاد اليمن، فنقصت قوة الوحدات المتحركة من الجيش، وقد علم محمد علي بهذه الحالة، فأنفذ قوة جديدة من ثلاثة ألايات من المشاة وألفين من الفرسان بقيادة إبراهيم باشا يكن الذي جعله سر عسكر اليمن (سنة ١٨٣٦م)، فبلغ عدد الجيش المصري في جزيرة العرب ثمانية عشر ألف مقاتل، فمضى إبراهيم باشا يكن يزحف على اليمن يعاونه الشريف عون.

سارت الحملة إلى بلاد العسير، وهناك احتمل الجنود مشقات هائلة من وعورة الطرق وسوء المناخ وقلة الماء وفداحة المتاعب، ووقعت المصادفات والمناوشات بينها وبين القبائل، فاندحر الجيش المصري أمام البدو وحلت به الخسائر الجسيمة، ورجع إبراهيم باشا أدراجه إلى الحجاز بعد أن فدحته الخسائر ثم استأنف زحفه على اليمن فاحتل الثغور وبعض المواقع في الداخل.

ولما علم محمد علي بالأنباء الأولى عن حملة اليمن عهد بقيادة جنود الحجاز إلى خورشد بك الوالي السابق الذي وقعت في عهده فتنة تركي بلمز، وكانت الهزائم التي حاقت بالجيش المصري قد شجعت الوهابيين على الانتقاض في نجد، فاتجه خورشد بزحفه شمالًا ووصل إلى الدرعية، وتخطى فتوحات إبراهيم باشا، وزحف على الأحساء ووصل إلى شاطئ الخليج الفارسي، وجمع عدة من السفن واحتل جزائر البحرين في الخليج، ولما رأت القبائل سرعة زحف الجيش المصري أقبلت تقدم الطاعة له وامتدت سلطة مصر إلى الخليج الفارسي، ولكن السياسة الإنجليزية هالها تقدم نفوذ مصر إلى دجلة والفرات وإلى مياه الخليج الفارسي القريب من الهند،

(١) «مانجان» ج٣، ص٦٤.

وخشيت على سلطانها هناك أن يزعزعه امتداد نفوذ مصر إلى حيث بلغ، كما أنها خشيت من نفودها في بلاد اليمن؛ لأنها على طريقها للهند، فاحتلت (عدن) وأرسخت قدمها فيها، وبذلت مساعيها السياسية ومنها تهديد محمد علي بأن تثير عليه تركيا والدول الأوربية، فاضطر إلى مجاملة إنجلترا اتقاء لشرها، فأصدر أمره إلى خورشد بك بإخلاء (البحرين)، أما في اليمن فقد أعلن إمام (صنعاء) ولاءه لإبراهيم باشا يكن يتقي بولائه بطش الإنجليز بعد أن احتلوا عدن.

ولما أوشكت على نهايتها سنة (١٨٤٠م) رأى محمد علي أن بقاء الجيوش المصرية في جزيرة العرب يحمل الخزانة نفقات لا قبل لها بها، وأنه في حاجة إلى حشد جنود حشدًا واحدًا حينما تألبت عليه الدول المتحالفة مع تركيا بعد معركة (نصيبين)، فاستقر عزمه على استدعاء الجند من جزيرة العرب، ثم أخلاها إلى غير رجعة سنة (١٨٤١م) تنفيذًا لمعاهدة لندره، وبذلك طويت صحيفة الحكم المصري في الجزيرة.

مركز مصر الدولي بعد معاهدة لندره

إنَّ معاهدة لندره هي الوثيقة الأساسية لمركز مصر الدولي من سنة (١٨٤٠م) إلى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة (١٩١٤م)، فهي التي حددت هذا المركز وجعلت لمصر شخصية دولية مستقلة، ورفعت مركزها من ولاية كغيرها لا تختلف عن سائر ولايات السلطنة العثمانية إلى دولة مستقلة استقلالاً مقيدًا بقيود السيادة التركية.

إن مصر قد حققت استقلالها بالفعل في الحرب السورية الأولى التي انتهت باتفاق كوتاهية (سنة ١٨٣٣م)، لكنها في نظر القانون الدولي لم تكن سوى ولاية ليس لها (رسميًّا) من امتياز عن الولايات العثمانية الأخرى، لكن معاهدة لندره وإن تكن حرمت مصر ثمرة انتصاراتها وقيدت استقلالها بقيود شتى، إلا أنها قد اعترفت بأن لمصر مركزًا دوليًّا مستقلًّا عن تركيا؛ إذ جعلت حكومتها وراثية في أسرة محمد علي، ومعلوم أن ولاية الحكم -وخاصة في ذلك العهد- هي مظهر السيادة والاستقلال؛ ومعنى ذلك أن معاهدة لندره اعترفت لمصر بالاستقلال مقيدًا بالسيادة العثمانية، ولم

تكن لتركيا، ولا لغيرها من الدول، أن تعبث بهذا الاستقلال الذي أصبح مكفولًا بمعاهدة دولية.

ولم يرد في معاهدة لندره من القيود العملية التي تحد ذلك الاستقلال سوى دفع جزية سنوية للباب العالي، وسريان معاهدات تركيا في مصر، واعتبار قواتها الحربية جزءًا من قوات السلطنة العثمانية.

فهذه القيود هي مظاهر السيادة العثمانية التي فرضتها الدول على مصر في معاهدة لندره.

ومن الواجب أن نوضح إبهامًا ورد في أحد بنود المعاهدة؛ وهو البند (٥) من الملحق الذي ينص على أن «معاهدات السلطنة العثمانية وقوانينها تسري في مصر» فقد يتبادر إلى الذهن أن تركيا كان لها بمقتضى المعاهدة حق التدخل في التشريع بالنسبة لمصر، وأن قوانينها تسري فيها، وهذا ليس من الواقع في شيء، فإن هذا الإبهام قد أوضحه فرمان (١٣ فبراير سنة ١٨٤١م) وفرمان أول (يونية سنة ١٨٤١م) الصادر كلاهما لمحمد علي، وفرمان (٨ يونية سنة ١٨٦٧م) الصادر للخديوي إسماعيل، فالفرمان الأول عبَّر عن هذه القوانين بالخط الشريف المعروف بالكلخانة والقوانين الإدارية للدولة العثمانية؛ أي القوانين الأساسية المماثلة له، وخط الكلخانة هو القانون الأساسي المعروف بالتنظيمات[1] الذي أصدره السلطان عبد المجيد بتقرير حقوق الأفراد في السلطنة العثمانية وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم وشرفهم ومساواتهم أمام القانون وإلغاء المصادرة والسخرة، فالمراد من هذا النص في المعاهدة أن تكفل حقوق الأفراد في مصر، كما تكفل في تركيا طبقًا للقانون الأساسي المعروف بالكلخانة.

(١) سمي خط كلخانة لأنه قرئ في الكلخانة، ومعناها دار الورد، وهي إحدى دوائر السراي القديمة (طوب قبو) بالأستانة.

ويؤيد هذا المعنى ما ورد في فرمان (أول يونية سنة ١٨٤١م) المكرر والمفسر لأحكام فرمان (١٣ فبراير)، فقد جاء فيه صراحة «إن القواعد المتضمنة لأمنية الأشخاص والأموال، وصون الشرف والعرض، هي من المبادئ التي قدستها أحكام ونصوص خطنا الشريف الهمايوني الصادر من كلخانة، وكافة المعاهدات المبرمة والتي ستبرم بين الباب العالي والدول المتحابة يقتضي أن تكون جميعها نافذة بكامل أحكامها في مصر، وكل النظامات التي سنها وسيسنها الباب العالي تكون أيضًا مرعية في ولاية مصر، مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحقانية».

وفرمان (٨ يونية سنة ١٨٦٧م) الصادر للخديوي إسماعيل صريح أيضًا في أن المراد بالقوانين الأساسية الواردة في فرمانات سنة (١٨٤١م) هو خط الكلخانة دون سواه؛ فقد جاء فيه:

«إن فرماني الهمايوني الذي منح نيابة مملكة مصر امتياز التوارث اشترط خلاف ما ذكر، وهو أن تكون القوانين الأساسية الجاري العمل بموجبها في كافة أنحاء المماليك العثمانية مرعية الإجراء ونافذة أيضًا في مصر بما يوافق الحق والعدل مع مراعاة عادات الأهلين وأخلاقهم، أما القوانين الأساسية المذكورة فليكن معلومًا أنها إن هي إلا المبادئ العمومية المنشورة في تنظيمات «كلخانة» أعني تأمين الأرواح والأموال والشرف».

هذا هو المعنى الرسمي لكلمة القوانين الواردة في معاهدة لندره، فهي تشبه أن تكون كالتزام دولة إزاء دولة أخرى بأن تنفذ تشريع منه الرقيق مثلًا. وليس في ذكره هذه الكلمة ما يؤخذ منه لا صراحة ولا ضمنًا أن لتركيا حق التدخل في التشريع بمصر أيًّا كان نوعه، وهذا ما جرى عليه العمل منذ صدور معاهدة لندره، فإن حكومة مصر في عهد محمد علي وخلفائه لم تنازعها تركيا يومًا ما في حقها المطلق في التشريع والتقنين بكافة أنواعه، ولم تتدخل ألبتة في هذا الصدد إطلاقًا.

قيود الفرمانات

ذكرنا القيود التي كانت تحد استقلال مصر في معاهدة لندره، ولكن الفرمانات التي أصدرتها تركيا تنفيذًا للمعاهدة قد جاوزت في بعض المواطن القيود الواردة بها، وظاهر أن السلطان العثماني اغتنم فرصة تألب الدول الأوربية في مصر، فاشتط في الفرمانات التي أصدرها لمحمد علي وغللها بالقيود الثقيلة الوطأة، وخاصة في الفرمان الأول المؤرخ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١م)، مما دعا محمد علي إلى الاعتراض لدى الدول على تلك الشروط، وأدى اعتراضه إلى تعديل فيها كما سيجيء بيانه.

فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١م

وهاك خلاصة الأحكام التي تضمنها فرمان (١٣ فبراير سنة ١٨٤١م):

١ - إذا خلا مركز السدة المصرية يختار له السلطان مَن يشاء من أولاد محمد علي الذكور، أو أولاد أولادهم الذكور، فإذا انقرض نسل الذكور كان للباب العالي أن يختار من يشاء للولاية دون أن يكون لأولاد الإناث حق فيها.

٢ - يلزم من يختار للولاية خلفًا لمحمد علي بالذهاب إلى الأستانة ليتلقى فرمان التقليد.

٣- إن ولاة مصر بالرغم من حقهم الوراثي تكون مرتبتهم مماثلة لمرتبة وزراء الدولة في المخاطبات والمقابلات السلطانية.

٤ - المعاهدات التي أبرمها أو سيبرمها الباب العالي، وكذلك الخط الشريف المعروف بخط الكلخانة والقوانين الأساسية للدولة العثمانية تنفذ في مصر.

٥ - تكون جباية الضرائب ودخل الحكومة باسم السلطان، ويتبع فيه النظام المعمول به في تركيا؛ لكيلا يقع الضيم بأهالي مصر.

٦ - يرسل ربع إيرادات الحكومة المصرية الحاصل من دخل الجمارك والخراج والضرائب إلى خزانة الباب العالي، ويخصص الثلاثة الأرباع الأخرى لشئون مصر من

نفقات الجباية والإدارة العسكرية والمدنية، وحاجات الحكومة والغلال التي ترسل سنويًّا إلى مكة والمدينة، وطريقة أداء نصيب الباب العالي من إيراد الحكومة المصرية يعمل بها لمدة خمس سنوات ابتداء من أول عام سنة ١٢٥٧هـ (٢٣ فبراير سنة ١٨٤١م)، ويجوز استئناف نظرها بالتعديل تبعًا للظروف والأحوال في مصر.

٧- لما كان من المقتضى تحقق الباب العالي من مقدار دخل الحكومة المصرية، فيلزم تعيين لجنة لمراقبة هذا الدخل تؤلف طبقًا للأوضاع التي يقررها السلطان فيما بعد بإرادة شاهانية.

٨- تكون السكة (النقود) في مصر باسم السلطان، ولا تختلف النقود الذهبية والفضية التي تضرب في مصر عن نقدي الأستانة في القيمة والنوع والعيار.

٩- لا يزيد عدد الجيش المصري في زمن السلم عن (١٨٠٠٠) ألف جندي، وللباب العالي أن يرفعه إلى ما شاء في زمن الحرب، ويتبع في مصر نظام التجنيد المعمول به في تركيا، وهو يقضي بجعل مدة الخدمة خمس سنوات. وعلى ذلك يكتفى من مقترعي الخدمة الموجودين الآن بعشرين يبقى منهم (١٨٠٠٠) في مصر ويرسل (٢٠٠٠) إلى الأستانة، ثم يسرح خمس عدد الجيش (أربعة آلاف جندي) كل سنة بطريق القرعة، ويقترع بدلهم أربعة آلاف مستجدون يبقى من هؤلاء بالقطر المصري (٣٦٠٠) ويرسل (٤٠٠) إلى الأستانة. والذين يتمون خدمتهم العسكرية يعودون إلى بلادهم، ولا يجوز اقتراعهم من بعد.

١٠- لا يختلف شوار الجنود والضباط المصريين وملابسهم وأعلامهم وأوسمتهم عن مثلها في الجيش التركي، وكذلك ملابس البحارة والجنود والضباط في الأسطول المصري وأعلام السفن الحربية المصرية.

١١- لوالي مصر حق منح الرتب العسكرية لضباط البر والبحر لغاية رتبة صاغ قول أغاسي، أما الرتب العليا فيرسم بها من السلطان.

١٢- ليس لمصر أن تبني سفنًا حربية إلا بإذن صريح من الباب العالي.

١٣- لما كان امتياز حكم مصر الوراثي المخول لمحمد علي وأسرته مقرونًا بالشروط السابقة، فالإخلال بأي منها يؤدي إلى سقوط حقهم في هذا الامتياز[١].

هذه خلاصة شروط فرمان (١٣ فبراير ١٨٤١م)، ومن التأمل فيها يتبين مبلغ تجاوزها لأحكام معاهدة لندره، فليس في المعاهدة كما قدمنا قيود عملية تحد استقلال مصر التام فيما عدا الجزية السنوية وسريان معاهدات تركيا، واعتبار قوات مصر جزءًا من قوات السلطنة العثمانية، ولكن الفرمان مغلل بالقيود الثقيلة التي لم ترد في المعاهدة، فليس فيها مثلًا نصوص تقيد عدد الجيش المصري وتحدده بـ(١٨٠٠٠) أو تحظر على مصر بناء سفن حربية إلا بإذن الباب العالي، أو تقيد حق الحكومة المصرية في منح الرتب العسكرية، أو تقضي بمراقبة مالية مصر. فهذه القيود قد فرضها السلطان في فرمانه دون أن تكون لها سند في المعاهدة، وكذلك مما لا يتفق مع روح المعاهدة تقويم الجزية بربع إيرادات الحكومة المصرية؛ لأن ذلك فضلًا عما فيه من الإرهاق والاعتساف، فإنه يستتبع تدخل تركيا في شئون مصر الداخلية ومراقبة أحوالها المالية بحجة تعرف مقدار دخلها والتحقق من نصيبها فيه، وكذلك لا يتفق مع روح المعاهدة انتحال السلطان حق اختيار من يشاء من أولاد محمد علي أو أحفاده لتولي أريكة مصر، فإن جعل حكم مصر الوراثي في سلالة محمد علي ليس معناه تحكم الباب العالي في اختيار من يشاء منهم؛ لأن هذا التحكم يضيع قيمة هذا الحق، ويطلق يد السلطان العثماني في اختيار من يأنس فيه الضعف والخضوع لإرادته من تلك السلالة. وقد اعترض محمد علي لدى الدول على ما رود في ذلك الفرمان من الشروط الثقيلة الوطأة، وطلب تعديله في نظام وراثة الحكم ومقدار الجزية السنوية وحق منح الرتب العسكرية.

(١) وأصدر السلطان فرمانًا آخر في ذلك اليوم (١٣ فبراير) بإسناد أقاليم السودان (النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها) إلى محمد علي، وهو الذي تكلمنا عنه في الفصل السادس.

فقبلت الدول طلبه وأرسلت إلى الباب العالي مذكرة طلبت إليه فيها أن يعامل محمد علي طبقًا للشروط المدونة في ملحق معاهدة لندره.

لائحة ١٩ إبريل سنة ١٨٤١م

فأجاب الباب العالي الدول بمذكرة في (١٩ إبريل سنة ١٨٤١م) بتعديل شروط الفرمان السابق، وهاك أهم ما قرره من التعديلات الجوهرية:

أولًا: إنه نظم وراثة عرش مصر بأن جعل حق الوراثة للأكبر سنًّا من سلالة محمد علي الذكور.

ثانيًا: عدل عن تقويم الجزية بربع إيراد الحكومة وجعلها تبعًا لتقديره فيما بعد مع النظر لحالة الحكومة.

ثالثًا: أن يكون لوالي مصر حق منح الرتب إلى رتبة أميرالاي، أمَّا ما يعلوها من الرتب كدرجة أمير لواء وفريق، فجعل حق منحهما بعد استئذان الباب العالي.

فرمان أول يونية سنة ١٨٤١م

ثم أصدر الباب العالي في (أول يونية سنة ١٨٤١م) فرمانًا جامعًا يحتوي أحكام فرمان (١٣ فبراير)، مع التعديلات المتقدمة، وأصدر فرمانًا آخر بتحديد الجزية السنوية بثمانين ألف كيس أي (٤٠٠٠٠٠) جنيه.

ومما يجدر ملاحظته أن القيود التي وردت في فرمانات الباب العالي مما لا تنص عليه معاهدة لندره ولم تكن قيودًا دولية ولا شرعية؛ بل كانت ذات صبغة داخلية بين تركيا ومصر، بمعنى أنها لا ترتكز على سند دولي من معاهدة أو اتفاق، والتحلل منها يكون فيما بين مصر وتركيا ويتم صحيحًا بعمل يصدر من جانب إحداهما؛ لأن هذه القيود أساسها فرمان صدر من جانب واحد وهو تركيا.

ولذلك لم تتقيد مصر بمعظم تلك القيود، وخاصة فيما يتعلق بعدد الجيش، فقد ترك هذا العدد لمقدرة الحكومة المصرية وإرادتها، ولم يكن ثمة مراقبة على عدد الجيش المصري.

وتتبين هذه الحقيقة من التأمل في إحصاء الجيش المصري ومقدار قوته من أواخر عهد محمد علي إلى عهد خلفائه لغاية الاحتلال الإنجليزي، وهاك البيان:

السنة	قوة الجيش
سنة ١٨٤٧ (في أواخر عهد محمد علي)	٩٤٠٠٠
سنة ١٨٥٠ (في عهد عباس باشا الأول)	١٠١٠٠٠
سنة ١٨٥٩ (في عهد سعيد باشا)	٨٥٠٠٠
سنة ١٨٧٣ (في عهد الخديوي إسماعيل باشا)	٩٢٠٠٠
سنة ١٨٧٩ (في أوائل عهد توفيق باشا)	٨٩٠٠٠[1]

فيتبين من هذا الإحصاء أن مصر لم تتقيد في عدد جيشها بالفرمانات السلطانية، بل كان لها مطلق الحرية في تحديد عدده.

وكذلك استطاع الخديوي إسماعيل أن يحرر مصر من معظم القيود الأخرى بفرمانات استصدرها رأسًا من السلطان من غير مخابرات دولية.

وغنيٌّ عن البيان أيضًا أن الباب العالي كان له بمقتضى فرمانات أن يتنازل عن الحقوق التي خولتها له معاهدة لندره، والعكس لا يجوز؛ أي ليس له أن ينتقص حقوق

(١) رجعنا في بيان قوة الجيش إلى الإحصاءات الواردة في كتاب «تقويم النيل» لأمين سامي باشا، الجزء٢ ص٥٦٩، وهي إحصاءات مستمدة من الدفترخانة المصرية، وقد استخرجتها الدفترخانة من دفاتر وكشوفات المعية السنية وديوان الجهادية (الحربية) من سنة (١٨٠٣م) إلى سنة (١٨٨٢م) وهي السنة التي ألغي فيها الجيش المصري القديم عقب الاحتلال بإيعاز من الإنجليز.

مصر بفرمانات؛ لأن هذه الحقوق مكفولة بمعاهدة دولية، فليس للباب العالي ولا لأي دولة أخرى أن تعبث بها، وهذا ما قال به المسيو «دي مارتانس» الأستاذ بجامعة سان بطرسبرج؛ إذ يقول: «إن فرمانات خاصة قد وسعت الحقوق والمزايا التي نالها نائب الملك (الخديو) بإزاء الباب العالي، ولكن من البديهي أن هذه الفرمانات ليس لها قوة إلغاء أو انتقاص المركز الدولي المستقل الذي أوجده مؤتمر سنة ١٨٤٠م»[١].

النتيجة

فمركز مصر الدولي قد حددته في سنة (١٨٤٠م) معاهدة لندره التي قضت بإرجاع الجيوش المصرية إلى حدود مصر القديمة، وضمان استقلالها مقيدًا ومشوبًا بالسيادة العثمانية، ومصر طبقًا لهذه المعاهدة أصبح دولة مستقلة غير مستكملة السيادة، والاستقلال الذي نالته منذ سنة (١٨٤٠م) هو استقلال داخلي تام بكل مظاهره مضافًا إليه بعض مظاهر الاستقلال الخارجي، مثل حق مصر في قبول ممثلي الدول الأجنبية كالقناصل والوكلاء، وهو من مظاهر السيادة الخارجية.

ولا نزاع في أن قيود السيادة العثمانية التي قيدتها بها معاهدة لندره هي نتيجة تآمر الدول الأوربية على مصر وانحيازها إلى تركيا، فإذا كانت مصر لم تحقق في ذلك العصر كل أمانيها وحقوقها الشرعية في الاستقلال المطلق من كل قيد، فإنما يرجع ذلك إلى الاضطهاد الذي وقع عليها من الدول المتحالفة، فالاضطهاد الأوربي هو الذي حرم مصر ثمرة انتصاراتها ووقف كحجر العثرة في سبيل تحقيق استقلالها التام، ولو عاملتها الدول الأوربية سنة (١٨٤٠م) كما عاملت اليونان سنة (١٨٢٦- ١٨٣٠م) لما وقع ذلك الاضطهاد، فمصر واليونان كلتاهما كانت ولاية من ولايات السلطنة العثمانية ثارت ضد السلطان في أوقات متقاربة، والفرق بينهما أن اليونان هزمت في ميدان الحرب، أما مصر فقد فازت وقهرت الجيوش العثمانية، ومع ذلك كانت النتيجة أن ساعدت الدول الأوربية اليونان على تحريرها، أما مصر فقد حالت أوربا دون

(١) «دي مارتانس» «المسألة المصرية والقانون الدولي سنة ١٨٨٢م» ص٥.

استقلالها التام، وهذا من أغرب ما سمع في معرض الظلم الدولي، ولا يخفى أن قوام الاضطهاد الذي وقع على مصر إنما هو أطماع إنجلترا وأهواؤها، فإن الحكومة الإنجليزية كما فصلنا ذلك هي التي أملت سياستها على الدول الأوربية تحقيقًا لأطماعها الاستعمارية في الشرق.

ومن الواجب أن نقول: إنه لولا حروب مصر المتواصلة وانتصاراتها في عصر محمد علي لما رضيت أوربا ولا تركيا باستقلال مصر المقيد بالسيادة العثمانية؛ بل لرجعت بها ولاية كسائر ولايات السلطنة العثمانية يتعاقب عليها الولاة الترك كل سنة أو سنتين، فلولا تلك الحروب وما أظهرته مصر من القوة والمنعة لما احتفظت باستقلالها الذي نالته في ميادين القتال، فالجهود التي بذلتها، والدماء التي جادت بها، والتضحيات التي احتملتها، هي التي حفظت ذلك الاستقلال وصانته من الضياع، فلم يعد في استطاعة تركيا ولا الدول الأوربية أن تعيدها إلى حالتها القديمة، ولئن حرمت مصر كل ما تصبو إليه من نتائج انتصاراتها وتضحياتها، فقد أدركت غايتين من أعظم المقاصد القومية، فلقد وطدت دعائم استقلالها وحققت وحدتها بضم السودان إلى رقعتها، ثم نالت مركزًا دوليًّا وطيدًا لم يكن لها من قبل، ومركزًا معنويًّا رفع من شأنها بين الأمم، وإذا كانت الأمة الفرنسية تفخر بمعارك نابليون وحروبه العظيمة؛ مع أنها لم تنل من ورائها سوى الخسران والتراجع إلى ما وراء حدودها الأصلية، وتعدها مع ذلك صفحات مجد زاهية في تاريخها القومي، فأجدر بمصر أن تفخر بحروبها في عصر محمد علي، تلك الحروب التي رفعت ذكرها في الخافقين، وسارت باسمها مسير الشمس، فضلًا عما أنتجته من تحقيق استقلالها وتوطيد دعائمه.

فهذه الحروب هي إذن من أقوى دعائم الدولة المصرية المستقلة، ومن أعظم أركان القومية المصرية، وخاصة فتح السودان وحروب سورية والأناضول، فإن فتح السودان قد أتم الوحدة القومية، وحروب سورية والأناضول كانت من أقوى

المقومات المصرية؛ إذ لا يخفى أنها فتحت أذهان المصريين إلى أن لمصر شخصية منفصلة تمام الانفصال عن القومية التركية، وجاء قيام محمد علي في وجه تركيا وهي وقتئذ دولة الخلافة الإسلامية تحطيمًا لفكرة اندماج مصر في السلطنة العثمانية، وعملًا بعيد المدى كان له أثر كبير في تشييد صرح القومية المصرية.

obeikan.com